

شؤون
الداخلية

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٢٤ جماد اول سنة ١٣٩١ هـ . الموافق ١٧ تموز سنة ١٩٧١ م . العدد ٢٣١٢

القرارات

صفحة

١١٤٨

قانون مؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون مجلس الاعمار

١١٥٠

نظام رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١ نظام دور الحضانة

١١٥٢

نظام رقم (٦٧) لسنة ١٩٧١ نظام الاوازم

١١٥٣

تعليمات الادارة العرفية لشؤون الارض المحتلة رقم (١) لسنة ١٩٧١ .

١١٥٥

قرار اعفاء صادر عن وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني

طبعة القوات المسلحة الأردنية

هكذا من الأصل

نص المحسن بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١٦) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٧/٣

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون مجلس الاعمار

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون مجلس الاعمار لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧١/٥/١٦ .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٠) من القانون الاصيل واي تعديل آخر طرأ عليه ويستعاض عنه بما يلي :

المادة ١٠ :

أ - باستثناء ما ورد في الفقرة (ج) من هذه المادة يعين موظفو المجلس ويرفعون ويحدد رواتبهم وتنظيم خدماتهم وتنظم سائر الشؤون المتعلقة بهم وفق نظام الخدمة المدنية المعمول به او اي تشريع آخر يحل محله .

ب - يمارس نائب رئيس مجلس الاعمار صلاحيات الوزير والامين العام صلاحيات وكيل الوزارة لاغراض نظام الخدمة المدنية المذكور .

ج - يستمر تطبيق نظام موظفي مجلس الاعمار رقم (١٢٤) لسنة ١٩٦٥ على الموظفين الذين لا يرغبون بأن يشملهم قانون التقاعد المدني شريطة ان تتم جميع التعيينات الجديدة بمقتضى احكام نظام الخدمة المدنية اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون .

المادة ٣ - تعتبر الخدمات السابقة للثلاث التالية في مجلس الاعمار والدوائر والمشاريع التابعة له ومكتب الخدمات الموحدة خدمات مقبولة للتقاعد على حساب الخزينة العامة ، ويخصمون لاحكام قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته او اي تشريع يحل محله .

أ - الموظفون المصنفون في مجلس الاعمار الذين يوافقون على الخضوع لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .

ب - كل من تسري عليه احكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وقانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاتها او اي تشريع يحل محلها شريطة ان يكون عند نفاذ احكام هذا القانون يعمل في خدمة خاضعة للتقاعد او اعيد الى الخدمة في وظيفة خاضعة للتقاعد .

المادة ٤ - يجري تحديد درجات الموظفين الذين تشملهم احكام الفقرة (أ) من المادة (٣) من هذا القانون على النحو التالي :

أ - تحدد درجات الموظفين الذين يحملون مؤهلات جامعية وفقاً لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به او اي تشريع يحل محله .

ب - تحدد درجات الموظفين الذين لا يحملون مؤهلات جامعية بمنحهم درجة واحدة عن كل اربع سنوات على ان تعتبر الدرجة التي اشغلها الموظف خلال سنة ١٩٥٧ في المجلس كحق مكتسب يعمل على اساسه لهذه الغاية او يجري تحديد الدرجة وفقاً لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به ايها اعلى راتباً .

المادة ٥ - على اي موظف من الذين تشملهم احكام الفقرة (أ) من المادة (٣) من هذا القانون التقدم بطلب خطي الى نائب رئيس مجلس الاعمار يطلب فيه اخضاعه لقانون التقاعد وفقاً لاحكام هذا القانون على ان يتم ذلك خلال شهرين من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ولا ينظر في اي طلب بعد ذلك .

المادة ٦ - تستوفى العائدات التقاعدية عن الخدمات السابقة المقبولة للتقاعد من الموظفين الذين تشملهم احكام هذا القانون وفقاً للاساس التي يضعها وزير المالية .

المحسين بن طهول

١٩٧١/٧/٣

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
عبد السلام الحياي

وزير الثقافة والاعلام
عدنان ابو عوده

وزير الصحة
محمد البشير

وزير النقل
اليس المعشر

وزير المالية
احمد الازوي

وزير الداخلية
يحيى ابو غوش

وزير الداخلية
ابراهيم الحياشنة

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
محمد الفرخان

وزير الاشياء والتعمير
صبيحي امين عمرو

وزير الداخلية
فواز الروسان

وزير الزراعة
عمر عبد الله

وزير التربية والتعليم والاشغال
اسحق الفرخان

رئيس الوزراء
ووزير الدفاع
وصلي التل

وزير الدولة
اميل الهوري

وزير الاقتصاد الوطني
عمر النابلسي

وزير الشؤون والمقدرات الاسلامية
اسحق الفرخان

هكذا من الأصل

نحس الحسين لله في دور الحضنة

بمقتضى المادة (٤) من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٧/٣ .
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١

نظام دور الحضنة

صادر بمقتضى المادة ٤ من قانون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام دور الحضنة لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات التالية والواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

الوزارة : وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

الوزير : وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

دار الحضنة : البيت الذي يقوم بالايواء والرعاية والعناية لأطفال الأمهات العاملات او غيرهم .

- المادة ٣ - أ - للجمعيات والهيئات الاجتماعية المسجلة في الوزارة والمخولة بانظمتها الاساسية فتح دور الحضنة .
ب - للمؤسسات والجمعيات العادية الاخرى والافراد فتح مثل هذه الدور بشرط الحصول على موافقة الوزير الخطة .

- المادة ٤ - يقدم طلب تأسيس دار الحضنة الى مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في المنطقة مشفوعا بموافقة وزارة الصحة على صلاحية البناء المنوي اشغاله لهذه الغاية .

- المادة ٥ - يجب ان يتضمن طلب التأسيس :

- ١ - اسم دار الحضنة المنوي تأسيسها ومركزها .
- ٢ - اسماء طالبي التأسيس .
- ٣ - الاهداف والغايات التي انشئت الدار من اجلها على ان تستهدف مساعدة الطفل على النمو المتكامل بالإضافة الى تلبية كافة حاجاته الاساسية .
- ٤ - سعة الدار وعدد الاطفال الذين ستستوعبهم .
- ٥ - الخدمات التي سيتم تقديمها في الدار .
- ٦ - الرسوم التي سيتم تقاضيها بدل الخدمات التي ستقدم في الدار .
- ٧ - كيفية مراقبة وتصريف الشؤون المالية لدار الحضنة .

- المادة ٦ - على دور الحضنة ان تعمل على تربية الاطفال وتنشئهم تنشأة سليمة وان تقدم لهم الخدمات التالية :

- أ - الإقامة المؤقتة حسب حاجة الأسرة .
- ب - توفير العناية الصحية الكاملة .
- ج - تقديم الوجبات الغذائية اللازمة .
- د - تدريبهم على عادات صحية واجتماعية سليمة .
- هـ - تعليمهم النطق السليم والقدرة على التعبير بطلاقة .
- و - تدريبهم على الاناشيد والالعاب المختلفة المناسبة مع اعمارهم .

- المادة ٧ - يقبل في دار الحضنة الاطفال حديثو الولادة وحتى اكال الرابعة من العمر بشرط خلوهم من الامراض السارية والمعدية .

- المادة ٨ - يجب ان يتناسب عدد العاملين في الدار مع عدد الاطفال بحيث لا يقل عن واحد لكل ثمانية من الاطفال .

- المادة ٩ - للوزير أو أي موظف يتدبى ان يزور أي دار من دور الحضنة وان يتفقد خدماتها ويفحص سجلاتها ليتأكد من ان الدار تقوم بتلبية الحاجات الاساسية للاطفال ومن تنفيذ الغايات والاهداف التي انشئت الدار بموجبها بالإضافة الى التقيد باحكام المادة السادسة السابقة .

- المادة ١٠ - اية تعديلات تطرأ على البيانات الواردة في طلب التسجيل تستلزم موافقة الوزير الخطة :

- المادة ١١ - للوزير ان يقرر اغلاق أي دار من دور الحضنة في حالة مخالفتها احكام هذا النظام .

- المادة ١٢ - وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الصحة مكلفان بتنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٧١/٧/٣

الحسين بن طلال

وزير دولة للشؤون الخارجية : وزير دولة للشؤون الخارجية : وزير دولة للشؤون الخارجية :
رئاسة الوزراء الخارجية : المالية : الاشياء والتعمير : وزير : رئيس الوزراء :
عبد السلام الحجابي : عبدالله صلاح : احمد اللوزي : صبحي امين عرو : وصلي التل :

وزير الثقافة والاعلام : وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية : وزير : وزير :
والسياحة والآثار : البلدية والقروية : الداخلية : دول :
محمد البشير : ابراهيم الحباشنة : محمد خلف : عمر عبد الله : عمر النابلسي :

وزير : وزير : وزير : وزير : وزير :
الصحة : الداخلية : المواصلات : الزراعة : الاقتصاد الوطني :
محمد البشير : ابراهيم الحباشنة : محمد خلف : عمر عبد الله : عمر النابلسي :

وزير : وزير : وزير : وزير : وزير :
النقل : الاشراف العامة : الاجتماعية والعمل : الشؤون : وزير التربية والتعليم والاعمال :
نيس المشر : محمد الفرحان : مصطفى دودين : اسحق الفرحان :

هكذا من الأفضل

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٧/٣ .

تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦٧) لسنة ١٩٧١

نظام اللوازم

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اللوازم لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل جميع أنظمة اللوازم المعمول بها الصادرة قبل هذا النظام بإضافة ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني إلى أعضاء لجان العطاءات المشكلة بمقتضى تلك الأنظمة .

١٩٧١/٧/٣

أحمد الحسين بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
عبد السلام الخالدي
وزير الخارجية
عبد الله صلاح
وزير المالية
أحمد اللوزي
وزير الأشغال والتعمير
صبيح أمين عمرو
رئيس الوزراء
ووزير الدفاع
وصفي النبل

وزير الثقافة والإعلام
والسياحة والآثار
وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية
البلدية والقروية
فواز الروسان
وزير الداخلية
دولة
أميل الغوري

وزير الصحة
محمد البشير
وزير الداخلية
أبراهيم الحباشنة
وزير المواصلات
محمد خلف
وزير الزراعة
عمر عبد الله
وزير الاقتصاد الوطني
عمر النابلسي

وزير التعليم العالي والبحث العلمي
أحمد الفرسان
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
مصطفى دودين
وزير التربية والتعليم والأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
أسحق الفرحان

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٧/٣

نصدر أراذتنا بوضع التعليمات التالية :

تعليمات

الادارة العرفية لشؤون الارض المحتلة

رقم (١) لسنة ١٩٧١

صادرة بمقتضى الفقرة (٢) من المادة ١٢٥ من الدستور

٠٠٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يطلق على هذه التعليمات اسم (تعليمات الادارة العرفية لشؤون الارض المحتلة لسنة ١٩٧١) ويعمل بهامن تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - في الحالة الطارئة الراهنة تؤلف لجنة عليا لمعالجة شؤون الارض المحتلة على الوجه التالي :-
رئيسا

وزير الانشاء والتعمير

وزير المالية

وزير الخارجية

وزير الدولة

وزير الثقافة والأعلام

وزير الاقتصاد الوطني

وزير الداخلية

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

السيد السيد انطون عطا الله

السيد رشاد الخطيب

السيد الدكتور قاسم الرمادي

السيد روجي الخطيب / أمين القدس

السيد السيد عبي الدين الحسيني

السيد خالد كتمان

اعضاء

المادة ٣ - تنظر اللجنة في جميع القضايا والشؤون المالية والادارية والاجتماعية والتربوية التي تنشأ في الارض المحتلة وتفصل فيها على الوجه والشروط التي تراها مناسبة لتأمين المصلحة العامة وخدمة المواطنين وذلك بصرف النظر عن احكام اي تشريع آخر ولا تكون قراراتها خاضعة للطعن امام اي مرجع قضائي او اداري آخر .

هكذا من الأصل

◆◆◆◆◆

توصیة

19V1/6/2.

وزير الاقتصاد الوطني
عمر النابلسي

مجلسه ۱۱



المادة ٥ - أ - تجتمع اللجنة في رئاسة الوزراء بناء على دعوة رئيسها .

ب - يتم النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور رئيسها وثلاثة من الوزراء وثلاثة من اعضاء الآخرين.

ج - في حالة غياب رئيس اللجنة يتولى رئاسة اللجنة اقدم الوزراء من اعضائها .

المادة ٦ - تتخذ اللجنة قراراتها بأجماع الحاضرين من أعضائها وتكون خاضعة لتتبع مدير رئيس الوزراء وفي حالة الاختلاف في الرأي يعرض الامر عليه وله اما ان يرجع احد الزميين او ان يحيل المسألة لمجلس الوزراء ليلت فيها بحسما يراه مناسباً .

المادة ٧ - لرئيس الوزراء بقرار يصدره ان يستبدل اي عضو من اعضاء اللجنة بأخر وفق ما تقتضيه الحاجة . كما وان له ان يشكل لجنة فرعية يختار اعضاءها من بين اعضاء اللجنة العليا المؤلفة بمقتضى المادة (٢) من هذه التعليمات لمعالجة اية مسألة خاصة من المسائل المطاعة باللجنة بموجب المادة (٣) وتخضع قرارات هذه اللجنة لمصادقته ولا تكون عرضة الطعن امام اي مرجع اداري او قضائي .

المادة ٨ - اعتباراً من تاريخ العمل بتعليمات الإدارة العرفية هذه يبطل العمل بتعليمات الإدارة العرفية رقم (٥) لسنة ١٩٦٧ وكل ما طرأ عليها من تعديلات .

19V1/V/3

احیٰ بن بطال

وزير دولة لشؤون	وزير	وزير	رئيس الوزراء
رئاسة الوزراء	الخارجية	المالية	وزير الدفاع
عبد السلام الحجابي	عبد الله صلاح	احمد الاوليعي	وصفي التل
			وزير
			الانشاء والتعمير
			صبيحي امين عمرو

وزير الثقافة والإعلام
والسياحة والآثار

وزير الداخلية والشؤون
البلدية والقروية

وزير
العالية

وزير
الدولة

أميل الغوري
فواز الروسان

وزير الصحة محمد البشير	وزير الداخلية ابراهيم الحباشنة	وزير المواصلات محمد خلف	وزير الزراعة عمر عبدالله	وزير الاقتصاد الوطني عمر النابلسي
------------------------------	--------------------------------------	-------------------------------	--------------------------------	---

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مصطفى دودين	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مصطفى دودين	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مصطفى دودين	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مصطفى دودين
---	---	---	---